الأمم المتحدة

E/2010/98

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 June 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

تتقدم البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة بتحياتها إلى الأمين العام وتتشرف بتقديم تقرير المنتدى رفيع المستوى بشأن موضوع ''التعاون الإنمائي الخاضع للمساءلة والشفاف: نحو إطار أكثر شمولا'' الذي عقد في فيينا في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وستشعر البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة بالتقدير العميق إذا ما تم تعميم التقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار بند جدول الأعمال ٢ (ب).

* E/2010/100.

150710 120710 10-42060 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

تقرير ندوة فيينا الرفيعة المستوى بشأن موضوع "التعاون الإنمائي الخاضع للمساءلة والشفاف: نحو وضع إطار أكثر شمولا"، المعقودة في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – أهداف الندوة ٥

ثالثا – التحديات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي الدولي ٦

رابعا – مفهوم المساءلة المتبادلة ٦

خامسا – جعل التعاون الإنمائي أكثر خضوعا للمساءلة وشفافا ٨

ألف – تعزيز الملكية والقيادة على الصعيد الوطني ٨

باء – كفالة المشاركة الفعالة لكافة مجموعات أصحاب المصلحة ذوي الصلة ١٠

جيم – تنمية القدرات وتمكين المؤسسات المسؤولة عن المساءلة المتبادلة ١٢

دال – جعل المعلومات المتعلقة بالمعونات أكثر شفافية وأقرب منالا ١٣

هاء – تعزيز عمليات التبادل والتعلم عن طريق الأقران ١٤

واو – التحديات الماثلة والطريق للمضي قدما في وضع خطة عالمية من أجل المساءلة المتبادلة ١٥

سادسا – تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ١٨

ألف – الأهمية المتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب ١٨

باء – الحاجة إلى فهم التعاون بين بلدان الجنوب فهما أفضل ١٩

جيم – الحاجة إلى بيانات إضافية وأوضح: ما الذي يدخل في نطاق تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب؟ ١٩

دال – أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفعاليته ٢١

هاء – دور منتدى التعاون الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢١

سابعا – اتساق السياسات العامة ٢٢

ألف – التدابير الرئيسية لتعزيز الاتساق ٢٣

باء – إمكانية تركيز منتدى التعاون الإنمائي على اتساق السياسات لأغراض التنمية ٢٣

أولا – مقدمة

١ – عهدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١/٦٠، المعنون ”نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين لاستعراض الاتجاهات السائدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي وأن يقدم توجيهات في مجال السياسة العامة بشأن اتخاذ تدابير عملية ووضع خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بكيفية تعزيز اتساقها وفعاليتها. وعُهد أيضا إلى منتدى التعاون الإنمائي بتعزيز الاتساق الأكبر فيما بين الأنشطة الإنمائية لمختلف الشركاء الإنمائيين وتعزيز الصلات بين أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بوضع المعايير وأعمالها التنفيذية. ويتمثل الهدف من المنتدى في توفير محفل للدول الأعضاء لتبادل خبراتها وهو مفتوح لمشاركة جميع العناصر الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي. وعقد منتدى التعاون الإنمائي الأول في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨[(١)]، بناء على طلب الجمعية العامة.

٢ – وفي عام ٢٠٠٨، رسّخ منتدى التعاون الإنمائي وضعه كمركز اتصال داخل منظومة الأمم المتحدة ومنتدى رئيسي لإجراء حوار عالمي بشأن السياسات فيما يتعلق بفعالية وترابط التعاون الإنمائي الدولي. وانعكس هذا الدور وبعد الرسائل الرئيسية من منتدى عام ٢٠٠٨ في الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[(٢)]. وبالمثل، أكد المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، والذي عقد في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دور منتدى التعاون الإنمائي في الحوار الدولي وفيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة بشأن قضايا المعونة.

٣ – ويتمثل هدف منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ في الترويج لإجراء حوار بناء ويركز على النتائج فيما بين العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي بغية التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا ذات الأولوية للعمل على إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات بشأن كمية ونوعية التعاون الإنمائي الدولي وأثره الإنمائي.

---

(١) يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن المنتدى الأول والأعمال التحضيرية له من الموقع الشبكي http://www.un.org/ecosoc/newfunct/preparation.shtml، و http://www.un.org/ecosoc/newfunct/2008dcf.shtml.

(٢) سلمت الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة بأهمية إسهام المنتدى في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الدولية وزيادة أثرها الإنمائي. وعهدت أيضا إلى المنتدى باستعراض المزيد من الأساليب المنهجية والشاملة لمتابعة كمية ونوعية وفعالية المعونة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للخطط والآليات القائمة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق).

٤ - وبغية تيسير الحوار فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في منتدى عام ٢٠١٠، تؤيد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تنظيم منتديات عديدة رفيعة المستوى على الصعيد الوطني، مع التركيز بصفة خاصة على التحديات الرئيسية التي تواجه التعاون الإنمائي.

ثانيا - أهداف الندوة

٥ - عقدت الندوة العالمية الأولى، والتي نظمت باعتبارها حدثا لأصحاب مصلحة متعددين، في فيينا في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بشأن الموضوع العام ''التعاون الإنمائي الخاضع للمساءلة والشفاف: نحو وضع إطار أكثر شمولا''. وجرى حوار صريح وشامل بشأن مسائل رئيسية عديدة[٣] بمشاركة على نطاق واسع من جانب كبار الخبراء التقنيين في مجال إدارة المعونة والقادمين من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرنامج، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات المحلية، والمنظمات الدولية.

٦ - وتمثل هدف الندوة في تحديد توصيات لكفالة قدرة مختلف أصحاب المصلحة في مجال التعاون الإنمائي على مساءلة كل منهم للآخر عن الوفاء بالتزاماتهم بشأن كمية ونوعية وفعالية المعونة. وقد أتاح فرصة فريدة لتقدير أوجه النجاح والتحديات والثغرات في الآليات والمبادرات القائمة في مجال المساءلة المتبادلة وشفافية المعونة. وتمثل هدفها النهائي في تعزيز مختلف الاستعراضات لأنشطة التعاون الإنمائي الدولي بهدف كفالة استجابة هذه الأنشطة لمختلف احتياجات وآراء جميع أصحاب المصلحة[٤]. وناقشت الندوة أيضا عمل ندوة التعاون الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكيفية المعاونة في حفز تركيزها على ترابط السياسات. وستكون النتائج بمثابة مدخل في العمل التحليلي للإعداد للندوات التحضيرية المقبلة وكذلك لمنتدى عام ٢٠١٠.

---

(٣) جرى تنظيم برنامج الندوة حول سبعة مواضيع رئيسية: (أ) التحديات الرئيسية للمساءلة المتبادلة وشفافية المعونة؛ (ب) تعزيز آليات المساءلة المتبادلة على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ (ج) استعراضات المساءلة المتبادلة على الصعيد القطري؛ (د) تعزيز شفافية المعونة الدولية وتبادل المعلومات؛ (هـ) المساواة بين الجنسين والمنظورات الجنسانية بشأن المساءلة المتبادلة؛ (و) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ز) تعزيز ترابط السياسات.

(٤) وافق الموقعون على برنامج عمل أكرا على زيادة جهودهم لكفالة إجراء استعراضات للتقييم المتبادل بحلول عام ٢٠١٠ في جميع البلدان التي أيدت إعلان باريس واستعراض المقترحات المتعلقة بتعزيز الآليات القائمة للمساءلة الدولية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

ثالثا – التحديات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي الدولي

٧ – كانت الحاجة إلى الإبقاء على المساعدة الإنمائية الدولية وجعلها أكثر اتساما بالفعالية موضوعا رئيسيا في المناقشة، وذلك في ضوء تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وشدّد مايكل سبيندليجر وزير الشؤون الأوروبية والدولية النمساوي، وشا زوكانغ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أهمية البقاء على المسار وحتى تجاوز الالتزامات بتقديم المعونة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء مؤتمر كوبنهاغن، دعا المشاركون أيضا مقدمو المعونة إلى عدم خفض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لصالح الصناديق الجديدة في مجال تغير المناخ. وشجعت إيريني فرودنشوس – رايكل المديرة العامة للتعاون الإنمائي بالوزارة الاتحادية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية على هشاشة التعاون الإنمائي لأسباب منها، في جملة أمور، صعوبات الميزانية في بلدان عديدة. وذكّرت المشاركين بأن منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ سيُعقد في وقت ستعرف فيه العناصر الفاعلة في ميدان التعاون الإنمائي إذا ما كانت الأزمة الاقتصادية والمالية قد تضاءلت وما إذا كانت أزمات أسعار الطاقة والغذاء ستنبعث من جديد.

٨ – وشدّد سلفي لوكاس رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه في مقابل هذا الانخفاض، فإنه يتعين أن يكون منتدى التعاون الإنمائي هو القاعدة التي تنطلق منها البلدان المتقدمة النمو والنامية وجميع العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية لبناء توافق آراء عريق ومفتوح نحو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وينبغي التنقيب في القضايا العاجلة مثل كمية وتأثير وتماسك سياسة التعاون الإنمائي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتأثير الأزمات وتغير المناخ، ضمن أمور أخرى.

رابعا – مفهوم المساءلة المتبادلة

٩ – هناك حاجة متزايدة، في البيئة الدولية الراهنة، لتطوير نظم أكثر اتساما بالفعالية لتعزيز المساءلة والشفافية في مجال التعاون الإنمائي بهدف كفالة التنفيذ في الوقت المحدد والتنفيذ الفعال واستخدام تدفقات المعونة في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ – وتشير المساءلة في مجال التعاون الإنمائي أساسا إلى العلاقات التالية: (أ) يعتبر مقدمو المعونة المتلقين لها (الحكومات الوطنية أو دون الوطنية، أو المنظمات المتعددة الأطراف، أو منظمات المجتمع المدني، أو القطاع الخاص) مسؤولين عن استخدام المعونة والسياسات المتصلة بها؛ (ب) يعتبر المتلقون للمعونة مقدميها مسؤولين عن مدى فعالية الأسلوب الذي

يقدمون به المعونة؛ (ج) يعتبر أصحاب المصلحة الآخرون، مثل البرلمانات الوطنية أو منظمات المجتمع المدني في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء البلدان المقدمة للمعونة والمتلقية لها مسؤولين عن التزاماتهم؛ (د) في نطاق كل فريق من أصحاب المصلحة، (منظمات المجتمع المدني على سبيل المثال)، يعتبر الأعضاء كل منهم الآخر مسؤولا ويمارسون الضغوط فيما بينهم لكي يصبحوا في مستوى الالتزامات المعلنة[٥]. وتعد هذه الشبكة من العلاقات معقدة وتختلف من بلد إلى آخر.

١١ - وشجع إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية جميع المانحين على تحسين المساءلة المتبادلة والشفافية، وهو مبدأ يقع أيضا في قلب برنامج فعالية المعونة استعدادا لعقد المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، والذي ستعقده لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١١. وجرى أيضا مؤخرا التسليم بمبدأ المساءلة المتبادلة في اجتماع مجموعة العشرين.

١٢ - ويعتبر مفهوم المساءلة المتبادلة شديد الإسهاب، مع وجود التزامات ملموسة حُددت في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا (A/63/539، المرفق).

١٣ - وليس هناك أي نقد في المحافل الدولية والأُطر الوطنية التي يجري فيها مناقشة التزامات المعونة المتبادلة. وتتشعب الآليات التي تترجم المساءلة المتبادلة إلى ممارسة. وفي بلدان عديدة، على سبيل المثال، تدور عناصر معينة مثل مصفوفات تنسيق المعونة حول دعم الميزانية أو استراتيجيات المعونة وتوجد آليات مستقلة للتقييم. ومع ذلك، وسواء كانت على المستوى الوطني أو الدولي، فإن هذه الآليات لم تعمل بصورة مرضية على الدوام. ويؤدي عدد قليل منها فقط إلى تغيير منهجي وعملي في السلوك، ولا سيما في صفوف مقدمي التعاون الإنمائي. ونادرا ما تؤدي، على سبيل المثال، إلى جعل المعونة أكثر قابلية للتنبؤ بها وثابتة وخفض الشروط.

١٤ - ويتطلب التعاون الإنمائي الخاضع للمزيد من المساءلة بصفة خاصة تعزيز المعاملة بالمثل: تمثلت إحدى الثغرات الرئيسية التي تحددت في تحليل سابق في الحاجة إلى جعل المانحين ومقدمي المعونة أكثر خضوعا لمساءلة حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج وأصحاب المصلحة الآخرين. وعلاوة على ذلك، يشعر بعض أصحاب المصلحة في استبعادهم من جميع أو بعض العمليات التي تُخضع العناصر الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي للمساءلة. وعزا

(٥) انظر دراسة المعلومات الأساسية بشأن المساءلة المتبادلة والمتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf/Analytical%20Background%20study%20(Mutual%20accountabili.ty%20and%20aid%20transparency).pdf

المشاركون في ندوة فيينا التقدم المحدود المحرز على الصعيدين الدولي والمحلي إلى نقص في الشراكات القائمة فيما بين أصحاب المصلحة في التعاون الإنمائي، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على المعونة. واعُتبر بناء مثل هذه الشراكات، التي تقوم على أساس الثقة حيوي في بناء آليات المساءلة المتبادلة التي تعمل بطريقة جيدة. وهناك أيضا نقص في الوضوح فيما يتعلق بمفهوم المساءلة المتبادلة، ومحدودية الثقة في استقلال عمليات الاستعراض لتقييم الانتساب للالتزامات. وتم أساسا الإبلاغ عن إحراز تقدم في المناطق التي يوجد بها عدد كاف من أصحاب المصلحة الذين يلتزمون بتقديم معونة ذات جودة مرتفعة وبنتائج التنمية ويستثمرون في تطوير القدرات في هذا المجال.

١٥ - ووافق المشاركون على أنه ينبغي أخذ الأهداف القائمة بشأن كمية المعونة (على سبيل المثال تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية) في الاعتبار عند وضع استعراضات المساءلة المتبادلة، مما يؤدي إلى وضع أهداف ومؤشرات أوضح، بما في ذلك الأهداف والمؤشرات الجنسانية. وينبغي أن تشتمل هذه الاستعراضات، إلى أقصى حد ممكن على معونة ثنائية ومتعددة الأطراف، سواء في إطار الميزانية أو خارجها. ويوضح هذا أهمية المعلومات ذات الصلة بشأن المعونة كوسيلة للمساءلة المتبادلة (انظر الفرع الخامس - دال).

خامسا - جعل التعاون الإنمائي أكثر خضوعا للمساءلة وشفافا

١٦ - أشارت المداولات التي جرت في ندوة فيينا إلى التحديات الرئيسية الماثلة أمام إجراء تغيير في سلوك الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي وتحقيق نتائج إنمائية أفضل في الأجل القصير والمتوسط والطويل، على النحو المبين أدناه.

ألف - تعزيز الملكية والقيادة على الصعيد الوطني

١٧ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية في كفالة أن تسفر استعراضات المساءلة المتبادلة عن علاقات أكثر توازنا في مجال المعونة، مقترنة بممارسة ضغوط أكبر على مقدّمي خدمات التعاون الإنمائي بغية الاستجابة للأولويات الوطنية وزيادة اتساق السياسات. وركّزت الوفود على ضرورة أن تتولى حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج زمام القيادة. وينبغي للبلدان المستفيدة من البرنامج توجيه أية عملية تنسيق مع مقدمي المعونة وأصحاب المصلحة غير التنفيذيين (البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية، وما إلى ذلك) وينبغي أن تكون قادرة على الدعوة إلى مواءمة خطط العمل من أجل تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المعلنة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأُشير في دراسة المعلومات الأساسية

المقدمة إلى ندوة فيينا[٥] إلى أن القليل فقط من آليات الاستعراض الوطنية يراعي الأولويات الوطنية أو يقدم تحليلات صريحة ومحكمة لأداء البلدان المقدمة للمعونة، رغم الالتزامات المتزايدة التي تقطعها حكومات البلدان المشمولة ببرامج.

١٨ - وطبقا لما تكرر تأكيده طوال فترة انعقاد الندوة، فإن وجود آلية قوية للمساءلة المتبادلة على المستوى القطري يتوقف على وجود العناصر التالية من عدمه: (أ) سياسة وطنية لتقديم المعونة؛ (ب) قيادة سياسية قوية في البلد المستفيد من البرنامج؛ (ج) مسؤوليات مؤسسية واضحة لإدارة المعونة؛ (د) إطار لرصد جودة المعونة والنتائج نابع من الاحتياجات المحلية.

١٩ - وحيثما يكون ثمة سياسة إنمائية وطنية سليمة، فإنه ينبغي للبلدان المستفيدة من البرنامج قيادة عملية استعراض لأداء مقدمي المعونة، في حين ينبغي لهؤلاء تقديم المساعدة، عند الاقتضاء، في وضع أطر فعالة للرصد والتقييم. ولكي يتسنى لمقدمي المعونة تحسين المساءلة الخاصة بهم، يجب على الحكومات أن تمنح الأولوية للأحداث الوطنية ذات الصلة، من قبيل المشاورات السنوية الرفيعة المستوى بشأن الاستراتيجيات الوطنية، والأفرقة الاستشارية والطاولات المستديرة، والاستعراضات المشتركة للاستراتيجيات القطاعية.

٢٠ - ولا بد لأية خطة عمل وطنية ترمي إلى جعل استخدام المعونة أكثر عرضة للمساءلة من أن تستند إلى الأولويات الإنمائية الوطنية كما ينبغي لها أن تقرّ بالمبادئ العالمية لفعالية المعونة. ويجب أن تستفيد هذه الخطة أيضا من الوثائق الاستراتيجية التفصيلية التي ينبغي من الناحية المثالية إقرارها على الصعيد الوطني قبل عرضها على مقدمي المعونة. غير أن مقدمي المعونة يشاركون، في كثير من الحالات، في إعداد هذه الوثائق. وفي هذا السياق، شجع المشاركون من البلدان النامية مقدمي المعونة على زيادة دعم البرنامج والميزانية بدلا من المعونة المستندة إلى البرامج. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى زيادة النسبة المئوية للمعونة المبلغ عنها في الميزانية وأن يساعد على إجراء تقييم أفضل لأثر المساعدة الخارجية.

٢١ - ويجعل انتشار عمليات الاستعراض والتقييم من الصعوبة بمكان مساءلة مقدمي المعونة في ما يخص الالتزامات التي يقطعونها. إذ إنه يزيد من الجهود المبذولة للتنسيق والاتصال في الوكالات المركزية وفيما بينها وبين أصحاب المصلحة المحليين وقد يزيد في تعقيد كفالة ملكية المعونة وتقييم الفوائد المكتسبة منها، وإشراك أصحاب المصلحة غير التنفيذيين. وبالتالي فإن وجود عملية وطنية وحيدة تشمل اجتماعات التخطيط الاستراتيجية المشتركة التي تعقد على المستوى الرفيع ومستوى العمل فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، أمر جوهري لإحداث الإرادة السياسية ودعمها واحتضان نهج مشترك في مساءلة مقدمي المعونة.

٢٢ - ولكل بلد طريقته الخاصة كما يحرز درجات متفاوتة من النجاح في المضي في هذا الاتجاه. ويلتمس بعض البلدان مشورة الوكالات الدولية والشركاء الجنوبيين والمجتمع المدني ذوي الصلة بشأن كيفية تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالمعونة، وتركز بلدان أخرى على إجراء مشاورات وطنية ومحلية لوضع نهج مشترك ومن ثم التحدث بصوت واحد أمام أوساط مقدمي المعونة. وفي كلتا الحالتين، يتطلب تنظيم عمليتي الحوار والتقييم وجود قيادة قوية وكذلك التبكير في إشراك وملكية جميع أصحاب المصلحة، وذلك استنادا إلى رؤية واضحة وإلى نظام من الحوافز.

٢٣ - ولم يكن ثمة أي تركيز منهجي على المسائل الجنسانية في آليات المساءلة المتبادلة. ولم تنفَّذ الأهداف المحددة في وثائق مثل منهاج عمل بيجين[٦] وبرنامج عمل أكرا بشكل منهجي بعد ولا تزال البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية ضعيفة على وجه العموم. وفيما تترسخ الآن أهمية المسائل الجنسانية بشكل جيد في مجالي التنمية وحقوق الإنسان، فإن مساءلة الحكومات عن النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال جميع سياسات المعونة لاتزال تطرح تحديا. وفي هذا الصدد، شّدد أعضاء البرلمانات والمشاركون في المجتمع المدني على ضرورة أن يمثل نوع الجنس أولوية عبر الوزارات التنفيذية المعنية وألا يمثل فكرة استدراكية في التخطيط الإنمائي.

باء - كفالة المشاركة الفعالة لكافة مجموعات أصحاب المصلحة ذوي الصلة

٢٤ - يتمثل أحد الشروط المسبقة الرئيسية لكفالة مساءلة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتزاماتهم بتقديم المعونة على الصعيد القطري في وجود ثقافة متينة من المساءلة المحلية، يتمكن المواطنون بموجبها من مساءلة الدولة عن أفعالها. وتمثل عملية استشارية تتسم بالشمولية والانتظام فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيد القطري مفتاحا لتعزيز استخدام المساعدة بفعالية وجعل عمليات المساءلة المتبادلة ذات جدوى. ومن المهم جدا أيضا تعزيز التواؤم فيما بين الأنشطة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالمعونة خلف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وسياسات المعونة وجعل العملية الإنمائية موجهة قطريا بشكل فعلي.

٢٥ - ولا يمكن تأكيد المساءلة المتبادلة إلا إذا كان ثمة حوار وطني شامل تحت قيادة حكومية قوية وبمشاركة نشطة من البرلمانات والمجتمع المدني. والغرض من هذا الحوار هو

(٦) تقرير المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الاتفاق على إجراءات ومعايير واضحة لاستعراض أنشطة المعونة وسياساتها وكفالة تلبيتها لاحتياجات أصحاب المصلحة. ومن الضروري أن يُعتَرَف بالبرلمانات اعترافا تاما باعتبارها هيئات رقابة مستقلة ومستنيرة مفوضة بتدقيق التعاون الإنمائي وكفالة حصول عامة الناس على المعلومات بشأن أية أنشطة تجري في البلد وتمول من الخارج. وفي هذا السياق، شدّد أعضاء البرلمانات المشاركون في الندوة على أنهم لا يتمكنون عموما من الحصول على التقارير المتعلقة بأداء مقدمي المعونة وأن الكثيرين من مقدمي المعونة والحكومات المستفيدة من البرنامج يعارضون المشاركة في المشاورات بشأن نفقات المعونة.

٢٦ - وأقيمت في بعض البلدان لجان برلمانية متخصصة لكي تتفاعل بشكل مباشر مع مقدمي المعونة. وتساعد هذه اللجان على كفالة إجراء عملية رقابة شاملة، والتوعية بدور البرلمانات في الكشف عن الاستخدام غير الفعال وغير المناسب للمعونة وبضرورة زيادة الإبلاغ عن المعونة في الميزانية. ودُعي أعضاء البرلمانات لمواصلة التمكين القانوني للبرلمانات في هذا الصدد واقترحوا إجراء تقييمات ذاتية للرقابة البرلمانية على المعونات. وأوصوا أيضا بأن يكفل مراجعو حسابات مستقلون الإبلاغ عن أنشطة مقدمي المعونة بشكل حيادي. وأعرب مقدمو المعونة عن استعدادهم لدعم الهياكل القائمة في البرلمانات الوطنية من أجل تعزيز دورها الرقابي.

٢٧ - ودعا ممثلو منظمات المجتمع المدني إلى إجراء حوار أكثر صراحة ومنهجية باعتباره أساسا للقيام بالرصد والتقييم بشكل أشمل. وأشاروا إلى أن منظمات المجتمع المدني تنضم إلى المبادئ الواردة في المفهوم الأوسع نطاقا لفعالية التنمية، التي تؤكد على نواتج التنمية واتساق السياسات. وفي ضوء ما تقدم، شدد الممثلون على أن يشاركوا في وقت مبكر في دورة التخطيط. وأعربوا عن عزمهم على العمل بشكل أوثق مع البرلمانات باعتبارها المحاور الرئيسية في أية عملية مساءلة. وفي الوقت ذاته، شدّد الممثلون الحكوميون على ضرورة أن تقدم منظمات المجتمع المدني بيانا أكثر شفافية عن أنشطتها لكي تتمكن من تقييم مدى تمشيها مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

٢٨ - وناشد بعض المشاركين مقدمي المعونة تمكين الحكومات المحلية من الإسهام في الحوارات باعتباره وسيلة لجعل المعونة أكثر خضوعا للمساءلة. واعتُبرت الحكومات المحلية أطرافا فاعلة هامة في وضع وتنفيذ برنامج عمل السياسة الإنمائية الوطنية ودون الوطنية.

٢٩ - وأبرزت ممثلات المنظمات النسائية أنه عادة ما يُستبعد المدافعون عن القضايا الجنسانية والأجهزة الوطنية للمرأة من مناقشة السياسات وعمليات صنع القرارات المتعلقة بالمعونة. ودعت إلى زيادة المشاركة، وإلى عمليات شاملة للميزنة الجنسانية بمشاركة

البرلمانات والمجتمع المدني وإلى إجراء مراجعات للقضايا الجنسانية. وجرى الترحيب ببدء العمل بنظام لمؤشر المساواة بين الجنسين من أجل رصد تدفقات المعونة التي تستهدف أنشطة ذات صلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (كما حدث في نظام إبلاغ الدائنين لعام ٢٠١٠ التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

٣٠ - وجرى التشديد على أنه ينبغي للأطراف الفاعلة المشاركة في التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والمؤسسات الخاصة أن تشارك بشكل كامل في المناقشة بشأن ما يشكل تعاونا إنمائيا عالي الجودة وما يولّد آثارا ونتائج إنمائية قوية.

٣١ - وذكر بعض البرلمانيين المشاركين وممثلي منظمات المجتمع المدني أنهم عموما ما يلقون التشجيع من خلال إزالة التهميش عنهم وإدراجهم بشكل متزايد في المناقشات بشأن المساءلة المتبادلة وجودة المعونة واتساق السياسات، بما في ذلك في منتدى التعاون الإنمائي.

جيم - تنمية القدرات وتمكين المؤسسات المسؤولة عن المساءلة المتبادلة

٣٢ - تتطلب تهيئة مناخ تمكيني للمساءلة المتبادلة قدرا كبيرا من الدراية والخبرة التقنية في التعاون الإنمائي لدى كل من مقدمي المعونة وحكومات البلدان المستفيدة من البرنامج وفيما بين أصحاب المصلحة غير التنفيذيين. وتعزيز المساءلة المحلية يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا ببناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن كفالة المساءلة.

٣٣ - وعلى الصعيد القطري، تؤدي وفرة من برامج المعونة والعديد من بعثات الجهات المانحة إلى إبقاء الحكومات المركزية مشغولة بالأنشطة التي تقوم في معظمها على العرض، مما يتيح نطاقا محدودا لوضع استراتيجيات للمواقف والوثائق والسياسات الوطنية وتطويرها. وفي هذا الصدد، أبلغت البلدان المستفيدة من البرنامج ووكالات مقدمي المعونة أن أوجه العجز في توفير الموظفين المتخصصين يبطئ إحراز تقدم في تحسين الشفافية والمساءلة.

٣٤ - ودعا المشاركون بالتالي إلى توفير موارد كافية لتنمية القدرات الوطنية في مجالات من قبيل الإبلاغ عن المعونة، وفي تفسير معلومات المعونة ووثائق الميزانية. واعتبر البرلمانيون المشاركون تنمية القدرات شرطا مسبقا لتمكين البرلمانات بوصفها هيئات رقابية فعالة. وكان من المتوقع أن يؤدي تزويد اللجان البرلمانية بمزيد من الدعم الوظيفي الأفضل إلى التوعية بغياب الوثائق ذات الصلة اللازمة لإجراء التدقيق بشكل فعال وإقامة روابط أقوى مع منظمات المجتمع المدني.

٣٥ - ودعت ممثلات المنظمات النسائية إلى تخصيص مزيد من الموارد وزيادة القدرة على التنبؤ بها، من أجل تعزيز قدرات هذه المنظمات على المشاركة في المفاوضات بشأن صياغة

السياسات والتخطيط والميزانية على الصعيد الوطني، وكذلك في الرصد والتقييم وأطر المساءلة.

دال – جعل المعلومات المتعلقة بالمعونات أكثر شفافية وأقرب منالا

٣٦ – يعتبر كشف المعلومات المتعلقة بالمعونات شرط مهم بالنسبة لجعل الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى مسؤولة عن التزاماتها في مجال التعاون الإنمائي. وهناك التزام متزايد من قبل الحكومات بتبادل المعلومات المتعلقة بالمعونات كما وكيفا، على النحو الذي دعا إليه توافق آراء مونتيري، وبرنامج عمل أكرا، وإعلان باريس المتعلق بفاعلية المعونة. وفي وقت لاحق، تعهدت مجموعة العشرين، في اجتماعها الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بزيادة الشفافية في تدفقات المعونات الدولية وحتى عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا يزال هناك ثغرات كبيرة في مجال الكشف عن المعلومات التفصيلية بشأن الاتفاقات والسياسات والبيانات المتعلقة بالمعونات.

٣٧ – كما ينبغي بذل جهد كبير لجعل المعلومات العالية الجودة متاحة من جميع مقدمي التعاون الإنمائي، بمن فيهم لجنة المساعدة الإنمائية والمانحين من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، والوكالات المتعددة الأطراف، والصناديق العالمية، والمؤسسات، والمجتمع المدني. وهناك حاجة إلى المعلومات بشأن تدفقات المعونات الحالية والمقررة وبشأن الجوانب النوعية، والمشروطيات، والمعونات المشروطة، وأثر المعونات، وفي بعض الحالات استراتيجيات وسياسات مقدمي المعونات. كما ينبغي أن تكون هذه المعلومات ميسورة المنال وسهلة الاستعمال من قبل الجمهور، وأن تقدم في حينها وبشكل يستطيع معه المستعملون أن يكيفوه مع احتياجاتهم الفردية. كما ينبغي ضمان الحصول على الوثائق ذات الصلة في مرحلة مبكرة، أي عند إنتاجها، وذلك لدعم عملية اتخاذ القرار على أساس البينات وتمكين أصحاب المصلحة من المساهمة عن معرفة كاملة في عمليات استعراض المساءلة المتبادلة والاجتماعات المتعلقة بالسياسات.

٣٨ – ويوجد بالفعل الكثير من المعلومات عن المعونات. بيد أنه من الصعب أحيانا التحقق منها، وذلك في الحالات التي تتعلق مثلا بالمعونات غير المبلغ عنها في الميزانية أو تتعلق بمنشأ الأموال (مثلا، عند تحويل دعم الميزانية عن طريق منظمات متعددة الأطراف). ودعا المشاركون إلى وضع سياسات أكثر شدة للكشف عن المعلومات في بلدان البرنامج، وإلى توفير معلومات أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها بشأن توزيع المعونات وصرفها من قبل جميع مقدمي المعونات، بمن فيهم المنظمات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والصناديق العالمية.

٣٩ - ومن الأمور المشجعة الجهود الدؤوبة المبذولة لبناء قواعد بيانات بشأن المعلومات المتعلقة بالمعونات. كما لاقت مبادرات مثل المبادرة الدولية لتوفير الشفافية للمعونات ترحيبا واسع النطاق. كما أُعرب عن التقدير للجهود التي تُبذل لوضع معيار موحد للإبلاغ عن البيانات ومدونة قواعد السلوك في إطار المبادرة المذكورة. بيد أنه لوحظ أنه ما برحت هناك عقبات عديدة أمام جعل الحق في الحصول على المعلومات ملزما قانونا، وأن وضع المعايير في مجال شفافية المعونات هو أمر معقد. وهناك من رأى أنه ينبغي إجراء حوار منتظم مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم البرلمانيون والمجتمع المدني، وذلك لتوضيح أدوار كل شريك في الجهود المبذولة لتحسين المعلومات المتعلقة بتدفقات المعونات. كما حّذر المشاركون من تضاعف عدد المبادرات في مجال شفافية المعونات.

٤٠ - وقد أشار ممثلو الحكومات المحلية إلى دورهم كمقدمين للبيانات وكجهات فاعلة تعتمد على المعلومات الكافية على المستوى المحلي. أما ممثلو منظمات المجتمع المدني فقد رأوا أن مساهمتهم أولا وآخرا هي في طلب الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعونات ذات الصلة وتبسيط المعلومات المتاحة كي تناسب الأطر المحلية. وأكدوا على أن إشراك المواطنين هو أمر هام لضمان المساءلة الديمقراطية من القاعدة حتى القمة. كما شجعوا المنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب وفي بلدان الشمال على الإبلاغ عن المعلومات بشأن معوناتهم بشكل منتظم (وذلك من خلال المبادرة الدولية لتوفير الشفافية للمعونات ولكن أيضا بوسائل منها على سبيل المثال، ميثاق المساءلة للمنظمات الدولية غير الحكومية أو الجمعية الخيرية في المملكة المتحدة التي تحمل اسم Guide Star International). كما ينبغي لوسائط الإعلام المستقلة أن تعمل مع منظمات المجتمع المدني على إعلام المواطنين بشأن استخدام تدفقات المعلومات على المستوى القطري.

٤١ - وتبين قصص النجاح القليلة العدد في مجال جعل المعونات أكثر شفافية أن نشر المعلومات المتعلقة بالمعونات يمكن أن يلقي الضوء على عدم توافر المصادر المحلية لتمويل التنمية، والشروط والخلافات السياسية، مما يؤدي إلى تقلب في توفير المعونات، وعدم توفر المعلومات المتعلقة بالمعونات المخصصة للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة.

هاء - تعزيز عمليات التبادل والتعلم عن طريق الأقران

٤٢ - أعربت وفود عديدة عن أسفها لعدم توفر منبر دولي أو إقليمي من أجل حوار شامل لتعزيز تبادل الخبرات والتعلم عن طريق الأقران وللإعراب عن الهموم وتسوية الخلافات المتعلقة بإدارة المعونات. فمن شأن منتديات كهذه أن تساعد في وضع مبادئ مخصصة لكيفية جعل التعاون الإنمائي أكثر شفافية ومساءلة. كما في وسعها أن تسهم في الجدل الجاري

بشأن المقصود من عبارة نوعية المعونات فتسهم بذلك في منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ وفي المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونات ومتابعته.

٤٣ - وقد اقترح أن يتم الاطلاع بهذا العمل بهدف إقامة شبكة عالمية من الهيئات الإقليمية التي تستطيع أن تعالج هذه الهموم بطريقة منسقة. فالهيئات الإقليمية، في حال تمويلها بشكل صحيح، لا بد وأن تقدم الحوافز من أجل تنفيذ آليات استعراض عملية (مثلا استعراض الأقران). والهيئات من هذا النوع قد تبحث في الخبرات المحلية والوطنية والخصائص الإقليمية فتسهم بذلك في منتديات عالمية مثل منتدى التعاون الإنمائي. وذكرت في هذا الصدد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كأداة إقليمية مفيدة تقوم على أساس توافق الآراء وذلك من أجل التقييم الذاتي. كما أشير إلى أن المبادرة المشتركة المتعلقة بالمساءلة المتبادلة في جنوب شرق آسيا، التي بدأتها حكومات كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام، والتي ساعد فيها مرفق تطوير القدرات في آسيا والمحيط الهادئ من أجل فعالية التنمية، إنما هي بمثابة نقطة الانطلاق في قيام حوار إقليمي بشأن إمكانيات آليات المساءلة المتبادلة وحدودها.

٤٤ - كما ينبغي تعبئة المعارف العملية للمجموعات النسائية بشأن تحديات التنمية من خلال عمليات مبتكرة للتعلم عن طريق الأقران، مثلا عن طريق إنشاء برلمانات إلكترونية من أجل المرأة كي تتواصل عبر البلدان وتعبئ التمويل وأصحاب المصلحة. كما ينبغي لوسائط الإعلام الوطنية أن تقوم بدور أقوى.

واو - التحديات الماثلة والطريق للمضي قدما في وضع خطة عالمية من أجل المساءلة المتبادلة

٤٥ - ومن الواضح أنه ليس هناك من آلية تصلح لجميع الحالات في مجال المساءلة المتبادلة. ففعالية مختلف أنواع عمليات الاستعراض المتعلقة بالمساءلة المتبادلة تتوقف على ما إذا كان البلد يعتمد على المعونات وعلى ما إذا كانت عمليات اتخاذ القرار لديه تتم على أساس هرمي وعلى ما إذا كانت لديه ثقافة اتصال منفتحة. ومع ذلك، فغالبا ما تواجه عمليات إدارة المعونات الوطنية تحديات مماثلة. ولبناء الثقة والشراكات بين شركاء التعاون الإنمائي، لا بد من التأكيد على المستوى القطري أولا وأخيرا على ضمان أن تكون عمليات استعراض المساءلة المتبادلة ذات اتجاهين وأن يكون مقدمو المعونات مسؤولين أمام متلقي المعونات وليس العكس فقط. كما أعرب المشاركون عن تحبيذهم نهجا براغماتيكيا إزاء إنشاء آليات المساءلة المتبادلة، بالاستخدام الفعال للمبادرات والمكونات القائمة على الصعيدين القطاعي والوطني. كما أعربوا عن تأييدهم لإنشاء آليات بسيطة لا تثقل كاهل الخبراء ذوي القدرات المحدودة والمبنية في الوقت ذاته على أساس الخصائص الوطنية.

٤٦ - وعلى الصعيد الدولي، فإن كون هذه الآليات عملية وشاملة يعتبر أساسيا. كما ينبغي أن تدمج في الآليات الرسمية الآليات المستقلة التي اكتسبت قوة عبر السنوات القليلة الماضية، مثل تقرير مراقبة المعونات الأوروبية الصادر عن الاتحاد من أجل الإغاثة والتنمية وتقرير منظمة الحملة والدعوة (ONE)/منظمة الديون والإيدز والتجارة في أفريقيا (DATA). وثمة آليات دولية قليلة العدد هي فقط المعترف بها جيدا والناجحة في ترويج التغيير المنظم في السلوك. وهذا يعود إلى عدم كفاية التمثيل لمجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين وعدم وجود معلومات عن ممارسات مقدمي المعونات على المستوى الوطني.

٤٧ - وإزاء هذه الخلفية، اقترح المشاركون أن يقوم منتدى التعاون الإنمائي بدعم عملية للمضي قدما في وضع وتشذيب مبادئ توجيهية وأهداف أداء مجدية لآليات المساءلة المتبادلة وشفافية المعونات، الوطنية والدولية.

٤٨ - كما شجّع المشاركون منتدى التعاون الإنمائي على القيام باستعراض مستقل وشامل لآليات المساءلة المتبادلة ومبادرات شفافية المعونات، الوطنية والدولية، وذلك بدءا من عام ٢٠١٠. كما ينبغي للمنتدى أن ينظر إلى درجة تطبيق المبادئ المتفق عليها وتحقيق توقعات أصحاب المصلحة. كما ينبغي له أن يستعرض ما إذا كان سلوك مقدمي المعونات والبلدان المستفيدة من البرنامج وأصحاب المصلحة من غير التنفيذيين في تحول نحو إدارة للمعونات أكثر اتساما بالشفافية والشمولية والقائمة على أساس الثقة وذلك كنتيجة لآليات المساءلة المتبادلة القائمة. ومن شأن استعراض كهذا أن يراعي الاحتياجات المختلفة على الصعيد القطري والحالة الخاصة للدول الهشة، التي يكون فيها بناء القدرات من أجل المساءلة المتبادلة أمرا مُلحا بوجه خاص. ومن شأنه أيضا النظر فيما إذا كان تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين مدرجين كمسألة ذات أولوية.

٤٩ - والفريق العامل المعني بفعالية المعونات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والذي تمت إعادة تشكيله، والذي يعد واحدا من أهم الآليات الرسمية المتعلقة بالمساءلة المتبادلة، هو على وشك القيام بمساعدة بلدان البرنامج والبرلمانات والمجتمع المدني على أن يُبلغ المشرعين والمواطنين بشأن نفقات الميزانية، وإشراكهم بشكل أكبر في استعراضات الأقران بلجنة المساعدة الإنمائية.

٥٠ - وكان أن تشجع المشاركون بهذه العملية. فأكدوا أهمية الطابع التعددي لأصحاب المصلحة في منتدى التعاون الإنمائي واعتبروه منهاجا إدماجيا للمضي في تعميق النقاش المتعلق بجعل التعاون الإنمائي أكثر شفافية ومساءلة. وأُشير في هذا الصدد، إلى أن نتائج وتوصيات

ندوة فيينا ستكون بمثابة مدخلات في الأعمال التحليلية من أجل التحضير للندوات القادمة كما أنها ستغني التقرير التحليلي المقرر أن يقدمه الأمين العام إلى المنتدى في عام ٢٠١٠.

٥١ - ونجم عن هذه المناقشات الرسالات الأساسية التالية المتعلقة بالسياسات الرئيسية:

(أ) هناك حاجة إلى نظم أكثر فعالية للمساءلة والشفافية في التعاون الإنمائي على الصعيدين الوطني والدولي وذلك للتشجيع على تأدية الالتزامات المتعلقة بنوعية وكمية المعونات بشكل أكثر تقيدا بالمواعيد، وبخاصة في ضوء أثر الأزمات المتعددة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) لضمان حدوث تغيير سلوكي منظم وعملي في سياسات وممارسات التعاون الإنمائي، ينبغي بذل الجهود لتعزيز الشعور بطابع التبادل في شراكات المساءلة المعقدة القائمة بين جميع مقدمي المعونات ومتلقيها. فمن شأن هذا الاستجابة لاحتياجات بلدان البرنامج لرصد أداء المقدمين ومساعدتها في جهودها المبذولة لتعزيز آليات المساءلة القائمة أو إنشاء آليات جديدة بالاستعانة بأولويات التنمية الوطنية؛

(ج) فعالية آلية المساءلة المتبادلة ومصداقيتها إنما تتوقفان على وجود سياسة وطنية متفق عليها بشأن التنمية و/أو المعونة ذات الأهداف الواضحة وغايات أداء واضحة، بما في ذلك المسائل الخاصة بالجنسين. والعمليات التشاورية الحسنة الاطلاع والمنتظمة على مستوى سياسي عال هي أمور هامة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برامج للعمل ومؤشرات للرصد والتقييم؛

(د) ثقافة المساءلة المحلية هي شرط مسبق لتعاون إنمائي أكثر خضوعا للمساءلة. كما أن إنشاء آليات مساءلة فعالة تعود ملكيتها للوطن إنما يتوقف على الاعتراف الكامل بدور هيئات الإشراف، ولا سيما البرلمانات الوطنية، ومشاركتها المبكرة في عمليات اتخاذ القرار. ومن الجوهري أيضا مشاركة منظمات المجتمع المدني، التي ينبغي اعتبارها دعاة وشركاء في التنمية لا بد من مساءلتهم؛

(هـ) عدم توفر القدرة التقنية والمؤسسية بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة هو عقبة عامة في طريق إنشاء آليات مساءلة متبادلة تعمل بشكل حسن. ولزيادة تمكين الوكالات الحكومية، وكذلك البرلمانات والمجتمع المدني، من الضروري توفير الموارد التي يمكن التنبؤ بها من أجل تعزيز الخبرات التقنية، ولا سيما في الدول الهشة التي تعتمد على المعونات؛

(و) المعلومات الأكثر شفافية عن المعونات هي شرط هام بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مستنيرة في مجال التعاون الإنمائي. كما ينبغي بذل جهد

كبير لتوفير المعلومات المنسجمة العالية الجودة عن التدفقات والاتفاقات والسياسات المتعلقة بالمعونات، مع التركيز بوجه خاص على المعلومات النوعية من جميع مقدمي المعونات بشأن الأولويات، والشروط، والمعونات المشروطة، والآثار؛

(ز) المبادرات والبرامج الإقليمية هامة لتقديم زخم للجهود الوطنية المبذولة لاعتماد آليات قابلة للعمل من أجل تقييم توريد المعونات. ففي وسع هذه الآليات، إذا ما تم تمويلها بشكل كاف، توفير حيز هام من أجل إقامة حوار منتظم يقوم على أساس البينات بشأن الخبرات الوطنية وتحديد المبادئ المرنة من أجل تعاون إنمائي أكثر مساءلة؛

(ح) تدعو الحاجة إلى تعزيز الآليات العالمية من أجل الترويج لتغيير منظم في السلوك. ويمكن القيام بهذا عن طريق ضمان تمثيل جميع مجموعات أصحاب المصلحة وإشراك الآليات المستقلة؛

(ط) يحتاج منتدى التعاون الإنمائي إلى المضي قدما في وضع وتشذيب مبادئ توجيهية وأهداف للأداء للمساءلة المتبادلة والشفافية في المعونات كي ينظر فيها جميع أصحاب المصلحة، وذلك وفقا للأهداف الشاملة المتعلقة بكمية المعونات وفعاليتها؛

(ي) سيقوم منتدى التعاون الإنمائي، ابتداء من عام ٢٠١٠، باستعراض مستقل شامل للوضع القائم والتقدم المحرز في هذا المجال، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

سادسا – تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف – الأهمية المتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب

٥٢ – للتعاون بين بلدان الجنوب تاريخ طويل بوصفه شكلا من الأشكال الهامة للتضامن فيما بين البلدان النامية. وقد تزايد هذا التعاون على مدى السنين، وثمة احتمال كبير أن يتواصل هذا الاتجاه، لا سيما نتيجة نمو الاقتصادات الناشئة الرئيسية. وبينما ينبغي أن تظل البلدان النامية هي المحرك الرئيسي للتعاون بين بلدان الجنوب، فإن للتعاون الثلاثي دور يؤديه في تنمية التعاون بين بلدان الجنوب دون المساس بخصائصه الفريدة.

٥٣ – وأفرزت الآثار الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأزمة الغذائية وتغير المناخ، مخاوف من أن يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتعويض الانخفاض الممكن في حجم التعاون بين الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، يجب أيضا تقييم مدى

تأثير الوضع المالي في البلدان المعنية وحالة موازين مدفوعاتها على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء – الحاجة إلى فهم التعاون بين بلدان الجنوب فهما أفضل

٥٤ – تجدر ملاحظة أنه لا يتوافر سوى القليل من المعلومات الخاصة بنطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخصائصه ومحدداته. والنظر إلى هذا التعاون بوصفه مجرد شكل من أشكال التضامن بين البلدان النامية، على سبيل المثال، لا يفسّر في الواقع الاتجاه التصاعدي السريع لذلك التعاون. ولضمان استدامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا بد أن يكون هناك مصلحة متبادلة ومكاسب متبادلة. ومن العوامل الأخرى التي تساهم في نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دور التعاون الإقليمي والتعاون عبر الحدود في إدارة المنافع العامة العالمية والإقليمية.

٥٥ – وثمة حاجة إلى توافر معلومات وبيانات أفضل وأشمل من أجل التوعية بالدور والأهمية المتزايدين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمساعدة في تبديد بعض الأساطير وأوجه سوء الفهم التي تحيط بهذا الشكل من التعاون. ثم إن توافر معلومات أفضل من شأنه أن يفيد أيضا البلدان الشريكة في بحثها عن أكثر مجالات التعاون كفاءة من حيث الكلفة، وأن يساعد على التحاور بشأن السياسات العامة على دراية ومعرفة أفضل.

٥٦ – ولا بد من الأخذ بنهج عملي لتنمية المعرفة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد قال البعض إن هناك حاجة إلى تعريف مشترك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتقاسمه جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم على وجه الخصوص الجهات الرئيسية المُقدمة للتعاون.

جيم – الحاجة إلى بيانات إضافية وأوضح: ما الذي يدخل في نطاق تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب؟

٥٧ – يغطي التعاون فيما بين بلدان الجنوب طائفة واسعة من الأنشطة، تشمل التجارة والاستثمارات المباشرة الأجنبية والتعاون التقني. ولأغراض تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب، اقترح البعض أن تحدد البلدان النامية المكونات الخاصة لهذا الشكل من التعاون. وتقترح ورقة المعلومات الأساسية التي أُعدت للندوة أن يُركّز في المقام الأول على قياس التدفقات المالية.

٥٨ – وعند الأخذ بهذا النهج، لا بد من الإجابة على عدد من الأسئلة التي تبقى مطروحة، ومن بينها السؤال التالي: هل ينبغي إدراج تخفيف الديون أو ائتمانات التصدير – وكلاهما يمثلان حصة كبيرة من التدفقات بين البلدان النامية – في إطار تعريف التعاون فيما بين بلدان

الجنوب؟. فقيام بعض المصارف المركزية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، بشراء سندات الخزانة يمثل توجها حديثا يجب أن يؤخذ في الحسبان. ومن المهم أيضا النظر في حجم التدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي التي قد يكون لها أثر أكبر بكثير على اقتصاد بعض البلدان من أشكال المعونة التقليدية. وقد اعتبر البعض أن المجالات التي تركز عليها العملية الإنمائية ينبغي أن تمثل معيارا مهما لتحديد التدفقات التي تدخل في نطاق التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٩ - وثمة تحديات عملية عدة تقف في وجه عملية جمع البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن أهم هذه التحديات عدم وجود وزارة أو وكالة حكومية فريدة تكون مسؤولة عن البرامج الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أن عددا من البلدان اتخذت خطوات لتعزيز هياكلها المؤسسية وعملياتها المتعلقة بجمع البيانات. وسيصدر في المستقبل القريب تقرير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة أمريكا اللاتينية. ومن التحديات المطروحة الأخرى أن العديد من العناصر المكونة لهذا التعاون، كتنمية القدرات مثلا، يصعب قياسها كميا.

٦٠ - وأُثير سؤال يتعلق بالدور الذي يمكن أن يؤديه منتدى التعاون الإنمائي أو المجتمع الدولي في جمع البيانات ورصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولوحظ في هذا الصدد أنه لم يصدر أي تكليف محدد للقيام بذلك، وأنه لا توجد أية التزامات متفق عليها بشأن حجم المساعدة المطلوب تقديمها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو بشأن أساليب تقديم تلك المساعدة.

٦١ - وأكد ممثلو بعض البلدان المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الحاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بنوع المعلومات والتحليلات المطلوبة، والغرض من تلك المعلومات ومدى تأثيرها في المكانة التي يتبوؤها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الهيكل العام للتعاون الإنمائي. وأشير إلى أهمية توجيه التركيز في المقام الأول نحو تهيئة بيئة مواتية لازدهار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع بذل العناية الواجبة لكي لا توضع أية عقبات في ذلك الصدد.

٦٢ - وأفاد البعض أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب باستخدام نفس المعايير التي تستخدم تحليل العلاقات فيما بين الشمال والجنوب. وعلى سبيل المثال، لا يمكن اعتبار المساهمات المالية المقدمة من أكثر البلدان النامية تقدما بمثابة مساعدة إنمائية رسمية من تلك البلدان إلى بلدان أخرى من الجنوب.

دال – أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفعاليته

٦٣ – توجد أدلة وافية على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له فوائد كبرى بالنسبة إلى البلدان المتلقية. ومع ذلك، يصعب إجراء تقييم دقيق للعناصر التالية، على سبيل المثال: مدى فعالية برامج بناء القدرات، وإلى أي مدى تعكس تلك البرامج احتياجات البلدان المتلقية بالمقارنة بعوامل العرض في البلدان المقدمة للتعاون. وفي هذا الصدد، أُبدي رأي مفاده أن أي تقييم لنجاح برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن تقوم به البلدان المشاركة، وذلك تمشيا مع مفهوم السيادة.

٦٤ – وأكد بعض المشاركين أنه من الضروري والمشروع مناقشة مدى امتثال الممارسات القائمة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة ولبرنامج عمل أكرا. فيمكن أن تتمخض هذه المناقشة عن ممارسات جيدة يؤخذ بها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن تساهم بذلك في إثراء برنامج فعالية المعونة. والفرقة العاملة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقودها كولومبيا والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وللجنة المساعدة الإنمائية، هي مبادرة تهدف إلى توفير أدلة ملموسة على مختلف الممارسات التي تدخل في نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأثرها ومساهمتها في فعالية التعاون الإنمائي. ومن ناحية أخرى، شدّد البعض على أنه بينما يمكن استخدام مبادئ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا كمرجع مفيد جدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإنه ينبغي ألا تعتبر تلك المبادئ واجبة في إطار هذا النوع من التعاون.

٦٥ – وأكد بعض المشاركين، استنادا إلى الاتفاق الوارد في برنامج عمل أكرا، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يمتثل امتثالا تاما لمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة البلدان الشريكة وتنوعها.

هاء – دور منتدى التعاون الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٦ – لمنتدى التعاون الإنمائي دور كبير يؤديه كمحفل محايد لمناقشة القضايا المطروحة وتبادل الخبرات وبحث النُهج المتبعة وتبادل الآراء بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يساعد هذا المنتدى في ترجمة الخصائص الإيجابية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى ممارسات تهم التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا. وأفاد البعض أن المنتدى يمكنه أن يساهم أيضا في تطوير المساءلة المتبادلة بين البلدان الشريكة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد يرغب أصحاب المصلحة غير التنفيذيين في المشاركة في تلك العملية.

٦٧ - وبينما أفاد بعض المشاركين أيضا أن منتدى التعاون الإنمائي يمكن أن يتيح محفلا لمناقشة المسائل المتصلة بالبيانات ولتحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، شدّد البعض الآخر على أنه لا ينبغي للمنتدى أن يشارك في مثل تلك الأعمال التقنية والمتعلقة بوضع المعايير، وأن يركز بدلا من ذلك على مناقشة السياسات العامة. وعلى الرغم من الدور الذي يؤديه المنتدى في مناقشة القضايا المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي أن يستمر تركيزه الأساسي على التعاون الإنمائي بين العالم المتقدم والعالم النامي في المقام الأول.

٦٨ - وترد فيما يلي الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة المنبثقة عن المناقشات:

(أ) ينبغي ألا يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه وسيلة لتعويض الانخفاض الممكن في حجم التعاون بين الشمال والجنوب؛

(ب) ينبغي إيلاء نفس القدر من الاهتمام لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنهوض به، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

(ج) ينبغي تحسين المعلومات المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لإذكاء الوعي بنطاق ودور هذا النوع من التعاون وفهمهما فهما أفضل؛

(د) بينما يُستحسن وضع تعريف مشترك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحسين البيانات المتصلة بالموضوع، فإنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يمكن تحليله باستخدام نفس المعايير التي تُستخدم لتحليل التعاون بين الشمال والجنوب؛

(هـ) تمثل المبادئ الواردة في كل من إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا مرجعا هاما بالنسبة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

سابعا - اتساق السياسات العامة

٦٩ - أتاحت الندوة فرصة لعقد جلسة لتبادل الأفكار بشأن السبل الفُضلى لمعالجة المسائل المتصلة باتساق السياسات العامة تحت رعاية منتدى التعاون الإنمائي، وركزت الجلسة على المساهمة الفريدة التي يمكن أن يقدمها المنتدى في إطار مناقشة هذه المسألة المهمة، إلى جانب مناقشة أوجه التآزر والتكامل بين المحفل وعمليات أخرى.

٧٠ - ويعد اتساق السياسات أحد محاور التركيز الهامة لمناقشات المنتدى في عام ٢٠١٠. فبالنظر إلى الولاية الفريدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وكذا واقع الاقتصاد العالمي، فإن المنتدى يحتل موقعا يؤهله لمعالجة مسألة اتساق المعونة، أي استخدامها للاستفادة من

التدفقات التي لا تعتمد على المعونة من أجل تمويل التنمية، وكذلك المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة باتساق السياسات لأغراض التنمية.

ألف – التدابير الرئيسية لتعزيز الاتساق

٧١ – للحصول على كتلة حرجة من التدفقات من الموارد، كالتجارة والاستثمار والتحويلات على سبيل المثال، قامت بلدان نامية عديدة بإصلاحات حاسمة فيما يتعلق بسياساتها العامة (كتحرير التجارة) لحشد التمويل لأغراض التنمية. وتقترن هذه الإصلاحات بتكاليف اقتصادية واجتماعية ضخمة يمكن أن تحبط النوايا الأصلية لواضعي السياسات إن لم يسبقها تدفق كاف من المعونة.

٧٢ – وينبغي أن يتجدد الاهتمام بدعم البلدان النامية في وضع استراتيجيات شاملة، تضع مسألة حشد الموارد في صدارة الأولويات، ومساعدتها على بناء القدرات الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية وتمويل تكاليف التكيف.

٧٣ – ويقتضي نجاح الإصلاحات في مجال السياسات العامة اتساقا أكبر بين المؤسسات المالية الدولية. فالانفصام القائم حاليا بين الواقع المعاش على الصعيد الميداني والمستويات العليا لصنع القرار يحول دون اتخاذ مبادرات للتكامل الإقليمي والعالمي ويعيق تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

باء – إمكانية تركيز منتدى التعاون الإنمائي على اتساق السياسات لأغراض التنمية

٧٤ – تمثل مسألة اتساق السياسات لأغرض التنمية حلقة مفقودة في إطار المناقشات الجارية بشأن فعالية التنمية لا بد من مناقشتها في إطار منتدى التعاون الإنمائي. فقد خُصص جزء هام من المناقشات لبحث مواضيع كالاتساق الداخلي (أي فعالية المعونة) والعلاقة بين مدخلات المعونة ونواتجها ونتائجها وآثارها. غير أن أبعادا أخرى تتعلق باتساق السياسات لا تقل أهمية عن تلك المسائل. وتشمل تلك الأبعاد الجهات المانحة (اتساق السياسات بين جميع المؤسسات داخل نفس البلد المانح) والبلدان (التنسيق بين سياسات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسياسات البلدان النامية).

٧٥ – ويرتبط اتساق السياسات لأغراض أجل التنمية ارتباطا وثيقا بهدف منتدى التعاون الإنمائي، المتمثل في تعزيز التنمية عن طريق إقامة تعاون إنمائي يتسم بقدر أكبر من الفعالية والاتساق. وقد تبين في سياق العولمة أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي لتحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة. فصادرات البلدان النامية في الوقت الحاضر تزيد عن تدفقات المعونة

الرسمية بما يفوق ٤٠ مرة. أما التحويلات والتدفقات من رؤوس الأموال الخاصة، فهي تبلغ ثلاثة أضعاف وعشرة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، على التوالي.

٧٦ - وكنتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن محور التركيز الأساسي للمنتدى هو التعاون الإنمائي بالمعنى المتعارف عليه، فإنه ينبغي للمنتدى أن يراعي المجموعة الأوسع نطاقا من السياسات التي تؤثر في تدفقات الموارد الأخرى بغية إنجاز ولايته. وأفاد البعض أن للمنتدى دورا يؤديه في معالجة أوجه الخلل القائمة على الصعيد العالمي فيما يتصل بالسياسات الزراعية، وسياسات التعريفات الجمركية، وحقوق الملكية الفكرية، والقيود المفروضة على الهجرة، وإعانات قطاع صيد الأسماك، وتغير المناخ، والتي تقوّض أثر التعاون الإنمائي. وينبغي أن تُدرج في برنامج تحقيق اتساق السياسات لأغراض التنمية أيضا السياسات الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة. ولا بد أيضا أن تُراعى الاحتياجات الخاصة للدول الهشة.

٧٧ - ويمثل برنامج الاتحاد الأوروبي بشأن تحقيق اتساق السياسات لأغراض التنمية وسيلة لمعالجة القضايا المتصلة باتساق السياسات، يمكن للمنتدى أن يسترشد بها للمضي قدما على درب إنجاز ولايته الفريدة. وقد توصل الاتحاد الأوروبي إلى تحديد التزامات ملموسة تشمل ١٢ مجالا من مجالات السياسة العامة تتولى متابعة تنفيذها مختلف الآليات، وتشمل، في جملة أمور، تقييم الأثر والتشاور بين الدوائر وإعداد تقرير يصدر كل سنتين بشأن اتساق السياسات لأغراض التنمية.

٧٨ - وأشار البعض إلى أن بُعد الاتساق بين الجهات المانحة والجهات المتلقية يشكل حلقة مفقودة في إطار برنامج العمل المتعلق بتحقيق اتساق السياسات لأغراض التنمية. وقد أُبدي رأي مفاده أن طريق النجاح في هذا الصدد يمر عبر إنشاء التزام متبادل بتحقيق هذا الاتساق. ويمكن للبلدان النامية أن تعزز اتساق سياساتها في مجال الأمن وتغير المناخ لكي تُدرج مسألة اتساق السياسات لأغراض التنمية في نطاق برنامج مشترك.

٧٩ - ولدى معالجة مسألة الاتساق الداخلي، أي فعالية المعونة، ينبغي لمنتدى التعاون الإنمائي أن يؤدي دورا هاما في المجالات التالية:

(أ) توجيه المعونة بشكل أفضل: إن المعونة الموجهة حاليا إلى أشد البلدان فقرا لا تتجاوز ما نسبته ٣٠ في المائة، في حين أن حصة المعونة المخصصة للخدمات الاجتماعية لا تبلغ سوى نصف المستوى المنشود؛

(ب) الحد من تجزؤ المعونة: ازداد تجزؤ المعونة ٤ إلى ٥ مرات خلال العقد الماضي. وتبلغ الأنشطة المشمولة بالمعونة في الوقت الراهن ٠٠٠ ٨١ نشاط؛ وفي المقابل

انخفض الحجم المتوسط لفرادى معاملات المعونة من ٣,٢ ملايين دولار إلى ١,٦ مليون دولار؛

(ج) الحد من تقلب المعونة ومن تكاليف إدارتها: ازداد تقلب المعونة بنسبة ١٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦؛

(د) تحسين تنسيق المعونة وتشكيل ائتلافات إنمائية أوسع نطاقا: لا يزال تنسيق المعونة ضعيفا، حيث تقل نسبة البلدان المتلقية التي لديها استراتيجيات للتعاون الإنمائي عن ٢٠ في المائة. ويتطلب تنويع مصادر المعونة إنشاء ائتلافات. ويساهم عدد متزايد من المانحين في المعونة المقدمة إلى عدد كبير من البلدان المتلقية. ويبلغ عدد بعثات التبرع ٣٠ ٠٠٠ بعثة سنويا. وكل هذه العوامل تساهم في ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة إلى الجانبين.

٨٠ - وقال البعض إن منتدى التعاون الإنمائي يمكن أن يتميز عن سائر العمليات بمعالجة قضايا الأمن البشري. بما أن الأمم المتحدة هي الكيان الوحيد المكلف بتحقيق التحرر من الخوف والفقر، فإن ذلك يضفي على المنتدى طابع الشرعية لمعالجة بُعد الأمن البشري في عملية اتساق السياسات.

٨١ - وترد فيما يلي الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المناقشات:

(أ) يمثل تقديم المعونة عنصرا رئيسيا لنجاح الإصلاحات التي تهدف إلى حشد التمويل لأغراض التنمية؛

(ب) يرتبط اتساق السياسات ارتباطا وثيقا بالمهام التي يضطلع بها منتدى التعاون الإنمائي، وبالتالي ينبغي إدراج هذا الموضوع في جدول أعماله؛

(ج) إن المنتدى مستعد لمعالجة الأبعاد المفقودة في البرنامج الحالي بشأن اتساق السياسات لأغراض التنمية، بما في ذلك تحقيق الاتساق بين سياسات الجهات المانحة والجهات المتلقية؛

(د) ينبغي أن يتحول محور تركيز الجهات المانحة من مجال التعاون التقني وبناء القدرات إلى مجال تنمية الهياكل الأساسية والقطاع الإنتاجي بغية تهيئة بيئة مواتية لإيجاد التمويل اللازم للتنمية.